اراء الاستاذ الدكتور هاشم السامرائي في الاقتصاد الاسلامي

الاستاذ الدكتور
اسامة عبد المجيد العاني
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

المقدمة:

لم يكن في خلدي بيوم من الايام اني سأمر بهذا الموقف ، واتصدى لكتابة بحث عن دور استاذي الفاضل المرحوم الدكتور هشام السامرائي ، ذلك الرجل الذي نذر نفسه لان يكون معلماً منذ ان باشر وظيفته ، وابت يد المنون الا ان تأخذه الا وهو على هذه الحالة ، فوافاه الاجل وهو في قاعة الدرس . ولا نريد ان نتجرأ على الله – ماعاذ الله – ولكننا نحسب موتته على خير ، فقد ورد في الاثر ، ان على ابن ادم ان يكون عالماً او متعلماً ولا يكن غيرها فيهلك : فكان رحمه الله (عالماً او متعلماً) طوال عمره فنطمع من كرم الباري عز وجلَّ ان يتغمده بواسع رحمته وان يتولاه فهو نعم المولى ونعم النصير .

الامم على اختلاف مناحلها لا ترقى الا بتخليد علمائها والاعتراف بفضلهم و هذه عادة نبوية محمدية بحته ، على الرغم من انها باتت من تقاليد العالم المتقدم .

فالرسول الكريم صلوات ربي وسلامة عليه كان يعطي كل رجل منزلته وقدره، فذاك خليله ، وهذا فاروق الاسلام ، وذاك ما لايضره بعد ما فعله اليوم وذاك رجل يحبه الله ورسوله وهذا سيف الله وهذا امين الامة وهكذا .

لذا انطلق الكاتب طمعاً بالاجر من الله أولاً ومن باب الوفاء من تلميذ لاستاذه احياء ذكرى عَلم من اعلام المدرسة البغدادية في الاقتصاد – كما يحلو لا خينا الاستاذ الدكتور صبحي فندي تسميتها ، وذلك من خلال استعراض ابرز افكار واستنتاجات ومساهمات الدكتور السامرائي في الاقتصاد الاسلامي .

منهجية البحث :

اعتمد الكاتب المنهج التحليلي الاستنباطي والطريقة المكتبية ، أي الاعتماد على البحوث التي ألفها المرحوم ، اضافة الى اعتماد المراجع الشرعية والوضعية ذات العلاقة بموضوع الاقتصاد الاسلامي .

خطة البحث :

قسم البحث الى مبحثين اساسيين تطرق الاول الى منهجية البحث عند السامرائي من خلال ثلاث فقرات ، استعرضت الاولى ملخصاً لسيرته والثانية بحوثه في الاقتصاد الاسلامي

اما الثالثة فتناولت مفهومه للاقتصاد الاسلامي اما الرابعة فقد تطرقت الى مستلزمات الباحث في الاقتصاد الاسلامي اما المبحث الثاني فقد تناول بحوث السامرائي – نظرة تحليلية من خلال فقرات اربع ، هي بحوث الفقيد . ولم يغفل الباحث ان يضمن بحثه بعض الاستنتاجات والمقترحات .

المبحث الاول
منهجية البحث عند المرحوم السامرائي

١ـ نشأته وسيرته

ولد الدكتور هاشم علوان حسين السامرائي في مدينة ميسان (العمارة) عام ١٩٣٤ من عائلة كادحة ، انهى تعليمه الابتدائي والمتوسط في المدينة نفسها ، ثم دخل دار المعلمين وانهاه وتعين في ١٩٥٣/٩/١٧ معلماً على الملاك الابتدائي .

حصل الفقيد على شهادة الاعدادية عن طريق الامتحان الخارجي وحصل على معدل عالي اهله للحصول على بعثة الى الولايات المتحدة للحصول على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد عام ١٩٥٨، ثم اهله تفوقه العلمي والدراسي لاكمال شهادة الماجستير ثم الدكتوراه فحصل عليها عام ١٩٦٤ في جامعة فلوريدا يتخصص الاقتصاد الزراعي عين مدرساً في كلية الزراعة / جامعة بغداد حال عودته اواخر / ١٩٦٤ وتمت ترقيته الى مرتبة استاذ مساعد عام ١٩٦٩ ، ثم رقى الى استاذ مشارك في عام ١٩٧٤ ، وحصل على الاستاذية عام ١٩٨٤ وحصل على لقب استاذ متمرس عام ١٩٩٩ .

كان الفقيد موسوعياً في تدريسه ، فدرس وبكفاءة شهد بها طلابه قبل زملاؤه ، مواضيع الاقتصاد الجزئي والقياسي والرياضي لمرحلتي الماجستير والدكتوراه .

اشرف السامرائي على ما يقارب (٥٠) رسالة واطروحة وانجز اكثر من (٤٠) بحثاً علمياً نشرت في مجالات علمية رصينة . والف عدداً من الكتب المنهجية والتي عدت مصدراً لاقسام الاقتصاد في الجامعات العراقية والعربية منها :

- النظرية الاقتصادية الجزئية ، ١٩٨٦ وبطبعة منقحة عام ١٩٧٢ .
- دراسته في اقتصاديات طرق ادارة المزارع / ١٩٧٤ .
- ادارة الاعمال الزراعية / ١٩٨٣.
- مبادئ الاقتصاد والتخطيط الزراعي / ١٩٨٩.
- اقتصاديات الموارد الطبيعية / ١٩٩٢.

٢ - بحوث الفقيد في الاقتصاد الاسلامي :

على الرغم من ان تخصصه الاساسي هو الاقتصاد الزراعي ، الا انه كان شغوفاً بالاقتصاد الاسلامي ومنذ بداياته البحثية ، اذ ان اول بحث نشر له في هذا المجال كان في عام ١٩٧٢ وكانت له مشاركته العلمية بالمجال ذاته عام ١٩٧٦ ، عند ما شارك في المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الاسلامي في مكة المكرمة .

وبذلك يمكن اعتباره من اوائل المنظرين لهذا التخصص في بغداد ، انطلاقاً من كون ان المؤتمر العالمي الاول هو الذي اسس لنظرية الاقتصاد الاسلامي . كما كانت للمرحوم مشاركته في الندوة العلمية لاقتصاد الاسلامي والتي اقامها معهد البحوث والدراسات العربية في عمان / الاردن عام ١٩٨٣.

اما البحوث التي الفها الفقيد فهي قليلة في العدد عميقة في المضون، وسيتم ذكرها في المبحث الثاني . كما كان للمرحوم اسهامته الاخرى في مجال الاقتصاد الاسلامي من خلال اشرافه على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه ، كتبت في قسم الاقتصاد – كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد على امتداد سنوات مختلفة او من خلال ترأسه او اشتراكه في مناقشة الرسائل والاطاريح التي كتبت في هذا المضمار .

٣- نظرته للاقتصاد الاسلامي :

قبل التطرق الى اسهامات المرحوم السامرائي في الاقتصاد الاسلامي ، لابد من تسليط الضوء ابتداء على المقصود بهذا الفرع من الاقتصاد ، وعلى الرغم من تعدد التعاريف التي قدمها المساهمون في هذا التخصص ، الا ان الكاتب ارتأى تقديم تعريف الاستاذ الدكتور خورشيد احمد والذي ينص على ان الاقتصاد الاسلامي (عبارة عن جهد منظم يبذله الاقتصاديون المسلمون من اجل نظرة جديدة الى المشكلة برمتها ، بما في ذلك الجوانب المنهجية من علم الاقتصاد ، بغرض طرح حلول للمشكلات القديمة والمستعصية)[١]

وقد تطابق هذا التعريف مع شخصية السامرائي ، اذ من المعروف انه ، قد أنهى دراسته في الاقتصاد بجميع مراحلها (الاولية والعليا) في الولايات المتحدة ، أي ليس هناك أي اساس نظري تمت تغذيته به في مراحل دراسته ، بل ان جهده البحثي جاء استجابة لفطرته ونتيجة لايمانه وكونه مسلماً . لذا نجد ان جُلَّ بحثه كان محاولات بنظرة جديدة الى مشاكل اقتصادية عالقة من وجهة نظر اسلامية ، لذا نرى انه يقول في هذا المجال (انما الهدف هو دراسة اقتصادية لمشكلة وجود الربا في النظام المصرفي الحديث ، والتقييم االقتصادي لبعض الحلول التي تتفق مع اهداف الشريعة الاسلامية ، وتلك التي لا تتفق مع مبادئها)[٢] .

فاذا كان ذلك هو السبب الأول لخوض السامرائي لهذا المضمار ، فان السبب الثاني يكمن في ابراز الدور الذي مارسه العرب المسلمون في الحضارة العالمية ، اذ يذكر في هذا المجال ((ان قلة التعرض لمثل هذه المواضيع من قبل الاقتصاديين وبخاصة العرب منهم بقصد او دون قصد ، يهدف الى اهمال فكرنا العربي الاسلامي ، الذي يعتبر حلقة مترابطة ، من حلقات الفكر الاقتصادي والعالمي ، وهذا واضح من خلال اهمال تدريس مادة الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي في العديد من الجامعات العربية) [٣].

نعم لقد اغفل الغرب دور المسلمين في بناء الحضارة العالمية ، وتعزيز لذلك ينبغي ان نشيد الى الاعتراف الجلي لشومبتير حول دور العرب وعمق تأثيرهم في الحضارة ، اذ يقول (ان الروح النقدية المستمدة جذورها من العلوم الطبيعية الاغريقية التي اصبحت بالغة التأثير في الفكر الغربي لم تكن لتحصل لولا العرب الذين انقذوها من الاهمال وحتى من سوء الفهم الكلي . فسجل التاريخ يؤكد ولا ريب ان عصر النهضة في اوربا ما كان ليقع لولا الدور الخطير الذي لعبه العرب فيه اولاً كناقلين للمساهمات الفكرية والاغريقية ، ومن بعدها اصبحوا هم انفسهم المصدر الذاتي للعطاء)[٤] .

٤- مستلزمات الباحث في نطاق الاقتصاد الاسلامي .

طالما حدث جدل واسع ما بين المتصدين لموضوع الاقتصاد الاسلامي (اقتصاديين وفقهاء) . فقد اعتقد بعض الفقهاء بان الاقتصاد الاسلامي لا يعدو الا ان يكون صورة جديدة لفقه المعاملات وهم يغمطون حق النظرية الاقتصادية وتطورها والدور الذي تضطلع فيه في بناء الامم ، لذا ظلت نظرتهم ومعالجتهم قاصرة في هذا المجال . وعلى الجانب الاخر نرى الاقتصاديين يتزمتون بعرض الجدل الاقتصادي وما ل اليه تطور العلم الحديث ، مع اشارة قاصرة للنصوص الشرعية دون فهم دقيق لتطبيق او اسقاط ظرف هذه النصوص ودون وعي بالعلوم الشرعية وبالنتيجة فان معالجتهم لن تعدو ان تكون استمراراً للمدرسة الغربية مطعمة بالايات الكريمة والاحاديث النبوية الشريفة فتظل قاصرة ايضاً .

هذه الاشكالية وعاها استاذنا السامرائي عند ذكر بان المتصدي للاقتصاد الاسلامي ينبغي ان يتواجد فيه العلم الاقتصادي وكذلك العلم الشرعي فقال (ويشترط في وضع الاحكام والقوانين حسب الشريعة الاسلامية ان يتوفر فيه شرطان هما العلم والتقوى)[٥] .

وسيتضح ذلك جلياً في بحوث الدكتور السامرائي ، فقد اتسمت بعمق التحليل الاقتصادي وذلك من خلال السرد المنطقي لتطور الفكر الاقتصادي واستثمار اراء علماء المدرسة الغربية لاظهار تناقضات الفكر الرأسمالي .

اما فيما يخص العلم الشرعي فيتمثل في الاستناد الى الكتاب والسنة والفهم الدقيق لاجتهادات الفقهاء على مر العصور ، اذ يلاحظ استشهاده بالقران الكريم ومن ثم بالاحاديث التي رويت عن النبي الكريم ﷺ ومن ثم اجتهادات الفقهاء سواء كانوا من الصحابة او التابعين او المعاصرين وبعد ذلك يتم الاجتهاد للتوصل الى الاستنتاج الصائب ، وسيلاحظ ان ذلك يمثل صفة ملازمة لجميع بحوثه المذكورة .

المبحث الثاني
بحوث السامرائي في الاقتصاد الاسلامي – نظرة تحليلية

سيتم التطرق في هذا البحث الى تحليل البحوث التي قدمت من قبل المرحوم السامرائي في مجال الاقتصاد الاسلامي ، محاولين استنباط اهم ما جاء فيها ، معرجين الى الاستنتاجات التي توصل اليها .

١ . <u>الربا في الفكر الاقتصادي ورأي الاسلام فيه :</u>

نشر هذا البحث في مجلة الاقتصادي ، ايلول – ك١ /١٩٧٢ . وقد تطرق المرحوم في هذا البحث الى ذكر النصوص الشرعية ودلالتها في تحريم الربا. ثم يتحول الاستعراض تطور الفكر الاقتصادي عن الربا وذلك عبر العصور المختلفة ، ابتداءاً بالعصر الاغريقي ، اذ يستعرض اراء كل من افلاطون وارسطوا ، ثم ينتقل الاستعراض النظريات المختلفة التي وصفها الفكر الكلاسيكي في تبرير الفائدة و المتمثلة في ثمن الانتظار او التفضيل النقدي او التشجيع على الاخار وغيرها .

ويلاحظ من بحث السامرائي هذا ، محاولته لكشف الموقف المتناقض لاعلام المدرسة الرأسمالية اذ انه يفرد لكينز موقفه من الفائدة ورده على حجة الكلاسيك في (ان الادخار وهو دالة لسعر الفائدة) ويستعرض رأي كييز وتوصله الى ان الادخار يتوقف على الدخل أي(ان الادخار هو دالة للدخل) على خلاف الكلاسيك .

كما يستعرض السامرائي بالتفصيل موقف المدرسة الاشتراكية من الفائدة من خلال استعراض تحليل ماركس لنظرية العمل في القيمة ومن ثم يذكر التحول الذي حصل عند النظام الاشتراكي عندما بات المخطط الاقتصادي حاسباً للفائدة ومدخلاً اياها عند حساباته لتكاليف الانتاج . ولم يكتف بهذا القدر ، بل انه تطرق الى الاسهامات المعاصرة عندما تطرق الى شرح نظرية شومبيتر في تفسير الفائدة من وجهة نظر الاختراعات الحديثة .

بعد ذلك ، شن السامرائي هجومه في دحض هذه النظريات ، ويرد كذلك على مفهوم الندرة النسبية لرأس المال فيقول (ان رأس المال كعنصر انتاجي يوجده الانسان باتحاد العمل مع الارض و موارد الطبيعة ، فهو عنصر ينمو نمواً لا يحده سوا التقدم العلمي والتكنولوجي ... ومما يزيد الثقة بعدم وجود ندرة نسبية لرأس المال كما في باقي العناصر الانتاج – هو ان العلم والتقدم التكنولوجي ليس لهما حدود .. ويمكن ان نستنتج مما تقدم ان الكفاءة الحدية لرأس المال يمكن ان تقرب من الصفر عندما يقترب الانتاج من الوصول الى نقطة أوحد الاستثمار التام وهذا يحتاج الى ان تكون الفائدة لرأس المال صفراً ، وهذا القول يتضمن الغاء الفائدة)[٦] .

القسم الثاني من البحث يتحول الى موقف الاسلام من رأس المال والفائدة وتم تناول ذلك من خلال استعراض وجهة نظر الشرع في الملكية ومناقشة اراء الفقهاء المختلفة في هذا المجال . ثم يتوسع السامرائي ليسلط الضوء على ربا النسيئة وربا الفضل واراد من ذلك التعرض فيما بعد الى الرد على الذرائع والحيل التي ينتحلها مسلموا الجنسية لاباحة الربا ويتوسع في ذلك لنقد بعض الفعاليات التجارية والتي يرافقها الربا وعدم الشرعية، مثل طريقة المضاربة باسواق المستقبل وكذلك سياسات الاغراق .

القسم الثالث خصص الى عمل المصارف بدون الربا ، فيتعرض الى النظام المصرفي الرأسمالي مبرزاً نقاط ضعفه من حيث العيب الرئيس والمتمثل في نظام التأسيس ، ثم يستعرض اثر السياسات النقدية والمالية والرأسمالية والتي غالباً ما ادت الى حدوث ازمات ، وكيف ان الاستثمارات الغربية ليس لها ، أي وازع اخلاقي وانما تسعى لتحقيق الارباح مهما كانت النتائج .

فيما بعد يتطرق البحث الى المصرف اللاربوي في الاسلام مستنداً الى اراء مفسرين وفقهاء ومعاصرين امثال المفكرين (سيد قطب ومحمد باقر الصدر) من حيث الالية التي يمكن ان يعمل بها المصرف بعيداً عن النظام الربوي .

وفي الختام يصل الباحث الى نتيجة مفادها امكانية توسيع تجارب المصارف اللاربوية و يدعو الى مراعاة الايجابيات ومعالجة السلبيات التي قد تحدث نتيجة لمنافستها للمصارف الربوية.

٢. بعض جوانب السياسة المالية في عصر صدر الاسلام :

نشر بالاشتراك في مجلة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد في عددها الثاني والصادر في حزيران / ١٩٨٢ . ينطلق البحث من مبدأ توزيع المال في المجتمع الاسلامي ،

ثم يستعرض الترابط بين توزيع النفقات وايراداتها ، لتتضح طبيعة السياسة المالية في صدر الاسلام واثر ذلك على الحياة الاقتصادية من خلال تأثير النفقات والايرادات على كل من الاستثمار وعلى اعادة توزيع الدخل وغيرها .

المبدأ الاساس الذي يعتمده البحث هو ان المال مال الله وان البشر لا يملكون إلا حق الانتفاع به، وان هذا الحق لا يعد مطلقاً وانما مقيداً بارادة المالك الاساس (الله سبحانه) [٧] ، ويتطرق البحث الى حدود الانفاق ويقسمها الى حدين هما (الحد العادي وحد الضرورة) فاما الحد العادي للانفاق فيشتمل على ما يزيد عن حاجة صاحب المال . اما حد الضرورة فهناك عدم اتفاق على مقداره ، الا انه فسر بانه الكفاف ، أي ما كف عن الحاجة والاحتفاظ من المال بما يكفي ويسد هذه الحاجة) [٨].

وبعد استعراض نظام النفقات والايرادات في عصر صدر الاسلام نصل الى نتيجة مفادها (ان الدولة الاسلامية تنظم ايراداتها بحيث تفي ، بحاجات نفقاتها العامة وتتناسب مع مصروفاتها ، وهذا يعني بأن النفقات العامة تقدر في ضو الحاجات الحقيقية للمجتمع ، ثم تقدر الايرادات في ضوء هذا الحاجات) [٩].

وكما كانت السياسة المالية هي الاداة الاساسية للسياسة الاقتصادية ، فقد نجم عنها اثار اقتصادية تناولها البحث من خلال دراسة دور هذه السياسة في كل من (الاستهلاك والاستثمار واعادة توزيع الدخل وغيرها . ويتم ذلك من خلال تحليل منطقي لفريضة الزكاة وكيف ان دافعها يسعى لتعويض المبلغ المستقطع منه ، وبما ان الفائدة ملغية في الاسلام ، فعليه سيرضى بأي ربح يغطي مبلغ الزكاة المستقطعة . ويستند في ذلك الى حكمة ونبوة الرسول الكريم ﷺ في قوله (٠ اتجروا بمال اليتيم كي لا تأكله الصدقة)) .

ثم يصل البحث الى نتيجة مفادها بأن التطبيقات السابقة تجنب من تكرار الخطأ وبخاصة الاقتصادية منها ، الا ان ذلك لا يعفي من ان نأخذ بنظر الاعتبار التطور الحاصل في المجتمع.

٣. ملكية الارض في الفكر الاقتصادي ورأي الاسلام فيه :

وهو من بحوث ندوة الاقتصاد الاسلامي المنعقدة في عمان / الاردن شباط / ١٩٨٣.

ينطلق البحث من المبدأ الرئيس في الاسلام وهو الاستخلاف ، حيث يذكر (ان ملك كل شي هو لله وحده لانه من خلقه ولكن سخره للناس . وتسخير الله تعالى الكون للناس معناه ان الله وهب ذلك الكون للانسان ، وما على الانسان بعد ذلك الا ان يجتهد في الانتفاع منه واستثمار خيراته)[١٠] . ثم يستمر البحث في عرض وجهات نظر الباحثين والفقهاء في جواز ملكية الارض وهل هي خاصة ام عامة ويعرج ايضاً على الملكية الوقفية وكذلك الحمى وغيرها . ثم يمضي البحث قدماً لاستعراض وجهة نظر الشرع في جواز نزع الملكية و يصل الى نتيجة مفادها (ان حرمة حقوق الملكية الفردية دليل على عدم شرعية التأميم كرها)-[١١] .

ومن اجل ربط البحث بالواقع ودليل على عمق التحليل الاقتصادي يتحول السامرائي ليتناول بالتفصيل ملكية الارض والريع وذلك من خلال استعراض مبررات الريع في الفكر الاقتصادي الحديث ويرجعها الى اربعة هي (العامل الطبيعي ، العوامل الاجتماعية ، عوامل الصدفة ، وعامل الملكية) . وذلك من خلال عرض افكار اعلام المدرسة الكلاسيكية والاشتراكية وكذلك المعاصرين .

يعود السامرائي مرة اخرى الى ملكية الارض في الاسلام حيث يتناول مشروعية الملكية الفردية ويتعمق في مفهوم الاستخلالف ليبين بان معناه في الاسلام هو (ان تكون

الملكية العامة هي ملكية الامة لا ملكية الدولة . وملكية الامة تعني مال الشعب وملكه لا مال الدولة التي تحكم الشعب . وهذا المبدأ يقطع على الحاكم التصرف بالمال باسم الحق الالهي على انه مال الله))[١٢].

ويستثمر السامرائي بحثه ليرد على اعتقاد بعض الباحثين في ان نمط ملكية الارض كان يتحدد في صدر الاسلام وفقاً لطريقة دخول اصحابها الدين الاسلامي . ويوضح بان الاسلام قد عالج مسالة ملكية الارض معالجات مختلفة منها (موقف المالك من الاسلام) فالاساس في ذلك هو ضمان حقوق الامة وضمان حقوق الاجيال اللاحقة والحيلولة دون استئثار فئة معينة بملكيتها ، ثم يستعرض الطرق الاخرى في معالجة مسألة الملكية من خلال شرح معاني ارض السلم ، وارض العنوة واراضي الصلح واراضي المقاسمة واراضي الموات والصوافي ، ولا تفوته الفرصة لكي يوضح طرق التملك الشخصي في الاسلام .

يتناول السامرائي فيما بعد شروط احياء الاراضي الموات والتي بدونها تسقط حق صاحبها في الاحتفاظ بها وهي جلب الماء لها واحيائها بالبناء وارجاع ما زاد على طاقة المالك وتسوير الارض وعدم الاستيلاء على اراضي الغير ويعتمد في ذلك على كتاب الخراج لابي يوسف مستنبطاً ومحللا له .

ولا يترك السامرائي فرصتاً الا ورد بها على اراء المغرضين الذين يدعون بان (القطائع) نمط من الملكية في الاسلام جاء بنظام الاقطاع الذي عرفته اوربا في القرون الوسطى ، الا انه يشير الى ان البحث في طرق التملك وطريقة توزيعها بين المنتفعين يبين الفرق فيما بينها ويرد عليهما ويثبت بان ذلك هو افتراء جاهل ويعرج السامرائي ليزيل الاشكال التي قد تختلط بالربا مبيناً نهي الاسلام لها في العلاقات الزراعية مثل (المخابرة والمحاقلة والمزابنة).

واستنتاجاً من البحث ومحاولة منه في اسقاطه على الواقع يصل السامرائي الى ان اعادة النظر في الملكية الزراعية ليس معناها انها مسألة دائمة الحركة ذلك لان (توفير عامل الاستقرار) النسبي امر ضروري لكي لا يصبح المالك في حالة قلق على مستقبله .

٤ . خصائص الاقتصاد العربي الاسلامي :

نشر هذا البحث في مجلة دراسات تاريخية العدد ١٤ / نيسان – حزيران / ٢٠٠٢) والصادرة عن بيت الحكمة ببغداد .

يبتدأ السامرائي بحثه هذا بان الاسلام هو دين الاعتدال في جميع جوانب الحياة ، كما هو في الاقتصاد ، ووسط الشيء اعدله ، ولذلك فان الاقتصاد الاسلامي هو اقتصاد الوسط . ثم يذكر بان الاقتصاد الاسلامي يقوم على مبدأ التسخير ومبدأ الاستخلاف ، موضحاً الترابط بين المبدئين ، فالخالق والمالك هو الله وهو المسخر والمنعم ، وجميع الناس متساوون في الاخذ من فضل الله وبحدود ما امر به ونها عنه . فاذا هو اطاع وفعل ذلك فان ما يسر الله له من الموارد كافياً لسد حاجته و هي ليست غير محدودة كما في الاقتصاد الوضعي بل محدودة بالحلال والحرام في الشريعة [١٣].

ثم يوضح السامرائي العلاقة بين مبدأ التسخير والندرة النسبية ، مذكراً بأن الموارد لمتاحة ليست نادرة الا انها يمكن ان تكون نسبية الندرة عندما يكون هناك سوء توزيع في الدخل ، او اهمال استثمار موارد الطبيعة و الاستثمار غير الكفوء ، او بسبب سيادة الاحتكار او عدم اخراج حصة الفقراء من اموال الاغنياء .

المبدأ الثالث ، الذي يعده اساساً للاقتصاد الاسلامي هو مبدأ الارض ويعده احد المهام الاستخلافية المهمة التي وكل الله تعالى بها الانسان . ثم يتطرق الى خصوصية الاستهلاك في الاسلام ومن ثم يحدد مستويات المعيشة (الاستهلاك) فيه مقسماً اياها الى ستة مستويات هي (مستوى الفقر والكفاف والضرورة والكفاية والرفاه والاسراف)[١٤] . ويوضح بان الفقر والكفاف مرفوض بالاسلام وكذلك ، مستوى الاسراف ، اما مستوى الرفاه مقبول ما دام كان خالياً من الترف الذي نهي عنه الاسلام .

ويختتم السامرائي بحثه هذا بالتطرق الى دور العقيدة الاسلامية في الاقتصاد ، الامر الذي جعله مختلفاً عن الاقتصاد الوضعي ، فالاقتصاد الاسلامي يستمد وجوده من عقيدة روحية اساسها الايمان بالله وحده وتوحيده ، هذه العقيدة تجعل النظام الاقتصادي قادراً على بلوغ اهداف انسانية نبيلة وتنشد حياة فاضلة ، ويعطي دوراً كبيراً فهو يعمل لها كعمله الى الدنيا .

ويضيف بان الخاصية تؤثر في منهجية البحث العلمي من حيث اعتبار (الثابت والمتغير) في الاقتصاد الاسلامي ، فالثابت هو امر رباني معطى (القران والسنة النبوية) ، اما المتغير فيشتمل على الاجتهاد الذي يتم بالقياس المعتبر والاستدلال بالعقل والتي تحدد بالشرع [١٥] .

الخاتمة

ان الايجاز يفقد الشي قيمته احياناً وكذلك الاطناب ، ولكنني اردت ان اكون دقيقاً في عرض فهمي لبحوث المرحوم الاستاذ الدكتور هاشم السامرائي . لذا فليسامحني الله اولاً ثم هو ان قصرت في الاحاطة بكل ما ورد في بحوثه ، فهي عميقة ويبقى التلميذ قاصراً عن فهم كل مدارك استاذه . واذا ما توجب ان تكون للمقال خاتمة كما جرت العادة ، فان الباحث يرى بأن الميزة الاساسية لبحوث السامرائي هي العمق في عرض وتحليل الفكر الاقتصادي (رأسمالياً واشتراكياً) . والثانية استخدامه للمراجع الشرعية الاساسية فكتاب الله اولاً وتفسيراته ثم كتب الاحاديث الصحية ثم المراجع الاقتصادية الاسلامية مثل كتاب الاموال لابن سلام والخراج لابي يوسف .. والثالثة تتمثل في الامانة بالاشارة الى المصدر ، حتى ولو كان الاقتباس بالمضمون واخيراً وليس اخراً دفاعه عن الاسلام ورده على المغرضين وعلى اصحاب الحيل والذرائع واذ ما كانت لي توصية ، فاني ادعو المسؤولين واخوتي الاساتذة وطلبة لدراسات العليا الى الاعتراف بفضل من رحل من علمائنا كصاحب الذكرى ، والحسب والداهري ، وكبة و واعتماد بحوثهم وكتبهم كمصادر مهمة لان ذلك يمثل تقديراً واعترافاً بالاهمية التي ارفدوا بها هذا العلم و التوصية باعادة طبعها على نفقة الجامعة والله الموفق لكل خير .

هوامش ومصادر البحث

١- محمد عمر شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور اسلامي ، ترجمة رفيق يونس المصري ، ط١، تموز / ٢٠٠٤ ، دار الفكر ، دمشق ، ص٢٨.

٢- هاشم علوان السامرائي ، الربا في الفكر الاقتصادي ورأي الاسلام فيه ، الاقتصادي ، العددان _ ٣، ٤) – ايلول – كانون الاول / ١٩٧٢ ، السنة الثالثة عشر ، بغداد ، ص١٣.

٣- هاشم علوان السامرائي ، ومحسن عليوي السلمان ، بعض جوانب السياسة المالية في عصر صدر الاسلام ، مجللة كلية الادارة والاقتصاد ، العدد (٢) السنة (٢) حزيران / ١٩٨٢ ، ص ٢٧١-٢٧٢.

4- Schumpeter, J.A Economic Doctrine and method, Oxford University Press, New York, 1967. P.20.

٥- هاشم علوان السامرئي ، الربا في الفكر الاقتصادي ، مصدر سبق ذكره ص٩٢ .

٦- المصدر نفسه ، ص٩٨.

٧- هاشم علوان السامرائ ، ومحسن عليوي السلمان ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٧٢.

٨- المصدر نفسه ، ص٢٨٧

٩- المصدر نفسه ، ص٢٧٩.

١٠- هاشم علوان السامرائي ، ملكية الارض في الفكر الاقتصادي ورأي الاسلام فيها ، ندوة الاقتصاد الاسلامي ، معهد البحوث العربية ، عمان الاردن ، شباط / ١٩٨٣ ص ١٠١-١٠٢.

١١- المصدر نفسه ، ص١٠٣.

١٢- المصدر نفسه ، ص١١١.

١٣- هاشم علوان السامرائي ، خصائص الاقتصاد العربي الاسلامي ، مجلة دراسات تاريخية ، العدد (١٤) (نيسان – حزيران) السنة الرابعة ٢٠٠٢ ، ص١٢٦.

١٤- المصدر نفسه ، ص١٣٦.

١٥- المصدر نفسه ، ص١٤٠-١٤١.